بسم الله الرحمن الرحيم

الكفاية من الأصول

(الجزء الثالث)

تأليف

آية الله الشيخ ماجد الكاظمي

منشورات چتر دانش

ايران - طهران

www.ketab.ir

سرشناسه : کاظمی، ماجد، ۱۳۳۷ -
عنوان و نام پدیدآور : الکفایة من‌الاصول/ تالیف ماجد الکاظمی (الدباغ).
مشخصات نشر : تهران: چتر دانش، ۱۳۹۹.
مشخصات ظاهری : ۴ج.
شابک : دوره: ۶-۴۳۲-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸؛ ج.۱: ۳-۴۳۳-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸؛
ج.۲: ۰-۴۳۴-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸؛ ج.۳: ۷-۴۳۵-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸؛
ج.۴: ۴-۴۳۶-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸.
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
یادداشت : عربی.
یادداشت : ج.۲ - ۴ (چاپ اول: ۱۳۹۹).
یادداشت : چاپ قبلی: دارالهدی، ۱۴۴۰= ۱۳۹۷.
یادداشت : کتابنامه.
یادداشت : اصول فقه شیعه
موضوع Islamic law, Shiites -- Interpretation and construction
رده بندی کنگره : BP۱۵۹/۸
رده بندی دیویی : ۲۰۲/۳۱۲
شماره کتابشناسی ملی: ۷۲۹۱۹۹۰

عنوان الكتاب : الكفاية من‌الاصول
الناشر : چتر دانش
تأليف : آية الله الشيخ ماجد الكاظمي
سنة الطبع : الطبعة الاولى- ۱۳۹۹ش
العدد : ۱۰۰۰
شابک الجزء الثالث : ۷-۴۳۵-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸
شابک الدورة : ۶-۴۳۲-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸
سعر الجزء الثالث : ۷۵۰۰۰ تومان
سعر الربعة الاجزاء : ۳۱۰۰۰۰ تومان

دار النشر: ايران، طهران، ساحة انقلاب، شارع منيري جاويد (اردیبهشت شمالی)، رقم الدار ۸۸
ارقام الهاتف: ۶۶۴۹۲۳۲۷ - ۶۶۴۰۲۳۵۳
البريد الإلكتروني: nashr.chatr@gmail.com

جميع حقوق المؤلف والناشر محفوظة

www.ketab.ir

الفهرس

المقصد السادس: في الحجج الشرعية في تقسيم حالات المكلّف أو المجتهد ١١
حصر مجاري الأصول في أربعة حصر عقلي ١٣
البيان الأوّل ١٣
البيان الثاني ١٤
البيان الثالث ١٤
الأمر الأوّل: في أحكام القطع و فيه مباحث ١٦
الاول: هل ان طريقية القطع أمر ذاتي له؟ ١٦
الثاني: هل تجب متابعة القطع؟ ١٧
الثالث: في عدم [illegible] حجية القطع ١٩
الرابع: مراتب الحكم ٢٠
الأمر الثاني: في التجرّي ٢١
أقسام التجرّي ٢٢
المقام الأوّل: في حكم [illegible] التجرّي ٢٣
ادلة القول بالقبح الفعلي و الخ[illegible] ٢٤
المقام الثاني: في حكم المتجرّى ب[illegible] ٢٧
في قبح الفعل المتجرّى به وعدمه ٢٧
في حرمة الفعل المتجرّى به ٢٩
حكم التجرّي في الآيات و الروايات ٣٠
الجمع بين الطائفتين ٤١
الأمر الثالث: في تقسيم القطع إلى طريقي و موضوعي ٤٣
قيام الأمارات مكان القطع الطريقي ٤٦
قيام الأمارات مكان القطع الموضوعي ٤٦
المقام الأوّل: في إمكان تنزيل الطريق منزلة القسمين ٤٦
المقام الثاني: في مفاد دليل التنزيل ٤٩
في قيام الأصول العملية مقام القطع ٥٠
صحّة الجمع بين التنزيلين بنحو الملازمة العرفية ٥٢
مختارنا في المقام ٥٤
الأمر الرابع: في وجوب الموافقة الالتزامية ٥٤
ثمرة المسألة ٥٥
الأمر الخامس: قطع القطاع ٥٩
الأمر السادس: حجّية العقل ٦١
تقسيم العقل الى النظري و العملي ٦٣
رؤية القرآن الكريم حول العقل العملي ٦٥

www.ketab.ir

مناقشة الأخباريين ٦٨
الأمر السابع: العلم الإجمالي تنجيزاً و امتثالاً ٧٢
المقام الاول في تنجز العلم الاجمالي ٧٢
الاقوال الاخر في منجزية العلم الاجمالي ٧٤
ادلة القول بمسلك العلية ٧٥
ادلة القول بمسلك الاقتضاء ٧٩
المقام الثاني: هل الامتثال الإجمالي كالامتثال التفصيلي؟ ٨١
الأمر الأوّل: الامتثال الإجمالي في مقابل العلم التفصيلي ٨١
حكم الامتثال الاجمالي في التوصليات ٨١
حكم الامتثال الاجمالي في التعبديات ٨٢
ما اذا لم يستلزم الاحتياط التكرار في الواجبات المستقلة ٨٢
ما اذا لو يستلزم الاحتياط التكرار في الواجبات الضمنية ٨٢
ما اذا استلزم الاحتياط التكرار ٨٣
ادلة القائلين بكفاية الاحتياط في العبادات ٨٤
الأمر الثاني: في كفاية الامتثال الظني في مقابل الظن التفصيلي المعتبر ٩٠
في الحجج الشرعية ٩١
تمهيد ٩١
المقام الأوّل: إمكان التعبد بالظن و عدمه ٩٢
دليل القائل بامتناع التعبّد بالظن ٩٣
جواب الشيخ الاعظم ٩٤
جواب اخر للشيخ ٩٧
جواب المحقق الخراساني ٩٨
الجواب الأوّل ٩٨
الجواب الثاني ٩٩
الجواب الثالث ١٠١
جواب المحقق النائيني ١٠٣
المقام الثاني: في وقوع التعبّد بالظن ١٠٦
ادلة حرمة العمل بغير العلم ١٠٨
هل الاحتياط من مصاديق العمل بغير العلم؟ ١١٠
الحجج الشرعية ١١١
الكتاب العزيز ١١١
وقوع نسخ القرآن و أصالة عدم النسخ ١١٢
حجّية الظواهر ١١٣

www.ketab.ir